

الدببية يبحث عن دعم برلماني لحكومته من شرق ليبيا

وكان المنفى قد أجرى بدوره زيارة إلى المنطقة الشرقية بها من بنغازي حيث التقى حفتر، ثم توجه إلى مدينتي طبرق والبيضاء التقى فيهما نوابا ومسؤولين ليختتم زيارته بمدينة القبة حيث اجتمع مع عقيلة صالح.

ويبدو أن المجلس الرئاسي الجديد يحظى، إلى جانب الحكومة المؤقتة، بدعم الجيش الليبي ما قد يسهل من مهمة الدببية في مسار تشكيل الحكومة ونيل الثقة من البرلمان.

وبدا لإفقا إعلان حفرته دعمه للمنفي ولحكومة الوحدة الوطنية "وسعي الجيش إلى الحفاظ على الديمقراطية والتداول السلمي للسلطات".

ويرى مراقبون أن السلطة الانتقالية التي جرى انتخابها في جنيف قبل أسابيع ماضية نحو تحقيق مصالحة وطنية شاملة، حيث تكررت الزيارات إلى المدن الليبية التي لها ثقلها العسكري والاقتصادي والسياسي من قبل ممثليها، وفي وقت سابق، قال الدببية إثر لقائه بعدد من الأعيان ووجهاء وأمرء الحرب في مدينة مصراتة غربي البلاد إنه "يجب على المدينة (مصراتة) أن تقود الوطن بالمصالحة والخدمة، مصراتة لآبد أن تعود إلى حضن الوطن".

وتشهد ليبيا انفراجه سياسية لافتة بعد انتخاب السلطة الانتقالية في الخامس من فبراير الجاري في مدينة جنيف السويسرية، وهي سلطة ستكون مهمتها الأساسية إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 من ديسمبر القادم.

والخميس أجرى عبد الحميد الدببية زيارة إلى مصر حيث التقى الرئيس عبدالفتاح السيسي، وبحفا تعزيز التعاون والتشسيق خلال المرحلة الانتقالية في ليبيا.

وقال محمد حمودة الناطق باسم رئيس الحكومة إنها "تأتي في إطار التواصل الإيجابي والتعاون المشترك مع كل الدول الصديقة والشقيقة لتثبيت دعائم السلم والاستقرار واستكمال خارطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي".

ظهر الجمعة، رئيس الحكومة الجديدة عبد الحميد الدببية، في طبرق حيث أجرى الطرفان مشاورات حول تطورات تشكيل الحكومة.

ويرى مراقبون أن الدببية، الذي شدد في وقت سابق على أن أولويات حكومته ستكون التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة وتوحيد المؤسسات على غرار المؤسسة العسكرية وغيرها، يسعى إلى حشد دعم سلطات شرق ليبيا لفريقه الحكومي قبيل الإعلان عنه.

ومن المفترض أن تنتهي المهلة التي منحها ملتقى الحوار السياسي الليبي للدببية من أجل تشكيل حكومته والإعلان عنها في السادس والعشرين من فبراير، أي الأسبوع المقبل، وفي حال تعذر ذلك يتم تقديم الحكومة للملتقى الحوار.

رغم وجود فرصة لمنح الثقة للحكومة عن طريق ملتقى الحوار إلا أن الدببية يبدو حريصا على نيل حكومته الثقة من البرلمان

وجاءت زيارة الدببية في وقت تتسارع فيه التطورات المتعلقة بتوحيد البرلمان الليبي من أجل تزكية الحكومة الجديدة التي ستعمل على تهيئة كل الظروف المواتية لإجراء انتخابات عامة تنتهي الأمانة الليبية التي طال أمدها في ديسمبر المقبل.

ويرى مراقبون أن زيارة الدببية، وهي الأولى له إلى طبرق الواقعة تحت سيطرة الجيش إثر انتخابه رئيسا لحكومة الوحدة الوطنية، تعث أيضا برسائل للداخل الليبي مفادها أن السلطات الانتقالية تحظى بدعم الجيش الذي يعد أحد أبرز مكونات المشهد الليبي خاصة أنها تأتي بعد زيارة مماثلة لرئيس المجلس الرئاسي الجديد، محمد المنفي إلى الشرق حيث التقى بالمشير خليفة حفتر قائد الجيش.

تونس - عكست الزيارة الخاطفة التي قام بها رئيس الحكومة الليبية المنتخب عبد الحميد الدببية إلى شرق ليبيا والتي اقتصر على لقاء رئيس مجلس النواب عقيلة صالح وعدم لقائه بالقائد العام للجيش المشير خليفة حفتر، أن الهدف من الزيارة هو التباحث مع صالح من أجل تسهيل عقد جلسة لمنح الثقة للحكومة الجديدة.

وتواجه جلسة منح الثقة تحديات في ظل الانقسام الذي يعانيه البرلمان حيث انقسمت الأصوات بين مطالبين بعقدتها في طبرق وآخرين يطالبون بأن تكون في طرابلس أو صبراتة.

وتتواتر الأنباء بشأن وجود انقسام بين حفتر وعقيلة صالح داخل الشرق بشأن نصيب الإقليم من القوائم الوزارية والمناصب وخاصة منصب نائب رئيس الحكومة الذي سيكون من الشرق (برقة)، حيث يريد حفتر أن يتولاه نائب المجلس الرئاسي السابق علي القطراني في حين يريد عقيلة صالح أن يتم تعيين المدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي إدريس حفيفة وابن أخته في المنصب.

ورغم وجود فرصة أخرى لمنح الثقة للحكومة عن طريق ملتقى الحوار إلا أن الدببية يبدو حريصا على نيل حكومته الثقة من البرلمان كي تكون الخطوة دستورية لضمان حصولها على الدعم الدولي.

ولا يعكس اقتضار الزيارة على لقاء عقيلة صالح وعدم التوجه إلى الرجمة للقاء حفتر وجود خلافات بينه وبين الدببية خاصة في ظل ما يتواتر من أنباء بشأن إجراء الدببية لزيارة إلى بنغازي أياما قليلة قبل انتخابه في مطلع فبراير الحالي.

وبعثت الزيارات المتكررة التي أداها ممثلو السلطة الانتقالية في ليبيا إلى شرق البلاد برسائل مفادها أنهم سيسعون لإرساء مصالحة وطنية حقيقية تراعي مكانة الإقليم وسلطاته ولاسيما الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر الذي يسيطر على الشرق.

واستقبل رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، ونائبه الثاني أحمد حومة

المشيشي يُنهي مبدأ التناصف بتشكيل حكومة بلا نساء

رئيس الحكومة التونسية في مرمى الاتهامات بتهميش تمثيلية المرأة في المناصب العليا



هل تحولت المرأة التونسية إلى مجرد رقم انتخابي فقط؟

وأثار قرار رئيس الحكومة بإعفاء عدد من الوزارات ردود أفعال غاضبة، وانتقدت شخصيات حقوقية القرار، معتبرة إياه إقصاء دون براهن منطقية وموضوعية.

واعتبرت الحقوقية بشرى بالحاج حميدة على صفحاتها الرسمية بفيستوك "أن الهدف منه فقط هو إقصاء النساء، وليس المزيد من الانسجام مطلقا يدعي المشيشي".

وقالت إن "رئيس الحكومة لم يقدم أي أسباب أو حجج عن مرد تغيير الكفاءات السائبة سوى أن التغيير جاء بعد تقييم لآدائهن، وهو الأمر المخلوط طبعاً نظراً لأن التحوير ليس فكرة وليدة اليوم بل هو قرار اتخذ يوم المصادفة على الحكومة السابقة".

وانتهمت الجامعة رجا بن سلامة الطليقة السياسية بإقصاء النساء من الحياة السياسية والشأن العام، واصفة هذه المقاربة بـ"الذكورية الجنسية المعادية للاستور".

وأكدت المحامية وخبيرة حقوقية سعيدة قراش "أن المشيشي لا يؤمن بالكفاءات النسائية".

وكان رئيس الجمهورية قيس سعيّد، واستقبل الثلاثاء، بخصر قرطاج راضية الجري رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، ويسرى فراوس رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.

وتناول اللقاء، جملة من القضايا منها خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الممنوحة للمرأة غير المعلومة من قبل الكثيرين.

وشدد الرئيس سعيد على أن "الشعب التونسي يتطلع برجاله ونسائه إلى الأمام وعلى أن البؤس الاقتصادي والاجتماعي المسلط على الجانب الأكبر من التونسيات والتونسيتين هو السبب الحقيقي للعنف والتهميش" وفق بلاغ الرئاسة.

وتضمنت حكومة المشيشي التي صادق عليها البرلمان في سبتمبر 2020، 7 نساء فقط في فريق حكومي مكون من 25 وزيرا 6 منهن وزيرات وكاتبة دولة.

وتعرض رئيس الحكومة إلى انتقادات واسعة، بشأن "إقصائه الكفاءات النسائية وعدم احترام مبدأ التنافس كغيره من رؤساء الحكومات المتعاقبة بعد الثورة".

وترزح تونس تحت وطأة أزمة شاملة اقتصاديا واجتماعيا، مدفوعة بصراع سياسي محتدم في أعلى هرم السلطة بين الرئيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي، وسط تساؤلات بخصوص جدية جهود الطبقة السياسية في معالجة الأوضاع الصحية التي باتت تزد بتطورات خطيرة مع تلويح بعض الأحزاب بتفكك الصراع السياسي إلى الشارع.

وجد رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، نفسه في مرمى اتهامات أوساط حقوقية ونسوية بعد أن غيَّب المرأة عن تعديله الوزاري الأخير، مثيرا بذلك مخاوف من تراجع محتمل عن حقوق المرأة ومكتسباتها في تونس، لاسيما في مواقع القرار وقيادة البلاد.

خالد هدوي

وتحمّل أوساط نسوية الطبقة السياسية الحالية مسؤولية هذا

التراجع المحتمل. وأكدت يسرى فراوس رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، أنه "منذ انتخابات 2019 في تونس شاهدنا تأجيل قضايا النساء إلى أبد الأبد، وكل المتواجدين الآن في المشهد لا يمنحون المرأة مكانتها التي تستحقها".

وأضافت فراوس في تصريح لـ"العرب"، "كل الأحزاب تنكرت لمبدأ التنافس الأفقي (رئاسة القوائم الانتخابية) مقابل الاكتفاء بالتنافس العمودي".

راضية الجري
المرأة تتعرض للإقصاء منذ تشكل المشهد السياسي في 2011

يسرى فراوس
تكتل الإسلاميين في الدولة أبرز أسباب تهميش المرأة

وعزت رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، تهميش دور المرأة في المشهد السياسي إلى ثلاثة عوامل، قائلة "أهمها تكتل القوى الرجعية والإسلام السياسي داخل الدولة (هي التي تتحكم في الحكومة والمشهد)، وهي تيارات فكرية وسياسية لا تعنى بقضايا المرأة وتستخدم خطابا رجعيا يهدد النساء".

وأضافت "منذ 2011 هناك توظيف لقضايا النساء، وبمجرد انقضاء فترة الانتخابات يتكثرون للنساء ويتعاملون معهن بانتهازية، وهناك ازدواجية في الخطاب حسب المصالح السياسية الضيقة، وهناك أسباب عميقة لغياب النساء في مواقع القرار أساسها العنف والتمييز والعقلية الذكورية للمجتمع".

وتابعت "في الفضاء الخاص المرأة ليس لها الولاية الكاملة على العائلة، وملكية النساء للعقارات مثلا لا تتجاوز 14 في المئة، والنساء اللواتي لهن الكفاءة هنّ معقالات بالأعباء.. ولا يوجد حزب واحد يعتمد على مبدأ التنافس أو المساواة، النساء منخرطات في الأحزاب لكن هنّ في قاعدة الهرم".

وأشارت إلى أن كل "المبادرات للخروج من الأزمة الحالية لا بد أن تعمل على إشراك المرأة".

وكان الرئيس سعيد قد عبر عن

استيائه لغياب المرأة ضمن الوزراء الذين شملهم التعديل الوزاري الأخير والذي يرفضه سعيد برمته. وانقسمت الأوساط السياسية والحقوقية التونسية في تشخيص أسباب تراجع حضور المرأة في الحكومة بعد التعديل الأخير بين من يرى أن هناك ارتدادا على مستوى مكتسبات المرأة التونسية وبين من اتهم المشيشي باستهداف المرأة.

وقالت راضية الجري رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، "اعتقد أن مسألة إقصاء النساء من المشهد السياسي ليست ممنهجة في هذا التوقيت بالذات، بل منذ سنة 2011".

وأضافت الجري في تصريح لـ"العرب"، "وجود المرأة في البداية كان مقتصرًا على 3 وزارات ثم 5 حقائب وزارية، والآن تدرج من جديد، فضلا عن ضعف التمثيلية الحزبية والنقابية".

وأشارت إلى أن "نسبة وجود النساء في البرلمان كانت بعد 2011 في حدود 30 في المئة، ثم تراجعت إلى حدود 27 في المئة واليوم نجدها لا تتجاوز نسبة 23 في المئة".

وكان المشيشي قد أعلن في وقت سابق تعديلا وزاريا يضم 11 وزيرا

جديدا، ولم يكن ضمن التحوير أي سيدة لتتحول التمثيلية النسوية في الحكومة من ضعيفة إلى شبه منعدمة.

وتم إعفاء وزيرة الفلاحة عاقصة الجري، ووزيرة أملاك الدولة ليلين جفال، ووزيرة الصناعة سلوى الصغير، ولم يعد في الحكومة سوى حسناء بن سليمان وزيرة الحوكمة والوظيفة العمومية والفة بن عودة وزيرة التعليم العالي وإيمان هوميل وزيرة المرأة.

وبالرغم من المكاسب التي حققتها المرأة خلال العقود الفائتة إلا أن المخاوف بدأت تتعاظم من تراجع مكانتها في خضم الأزمات التي تمر بها البلاد، والتي أدت إلى تراجع في التطرق لقضايا المرأة وفقا لمراقبين.

الاتحاد الأوروبي والمغرب يتطلعان لتعزيز شراكتها

بصفته شريكا استراتيجيا لأوروبا حيث سيتم تخصيص ميزانية تصل إلى 7 ملايين أورو على مدى 6 سنوات (2021 - 2027) لدعم العديد من المشاريع في المنطقة مع رافعة تمويلية لتعبئة استثمارات بين القطاعين الخاص والعام تصل إلى 30 مليار أورو.

واندرجت بروكسل في هذه الخطة الاستثمارية 7 مشاريع تشمل دعم الإصلاح المغربي للتعليم العالي لجعله أكثر ملائمة لسوق الشغل، والمساهمة في خطة التنوع الاقتصادي للمغرب من خلال التمويل المشترك للاستثمارات الممولة من صندوق الاستثمارات الاستراتيجية الذي أنشأه الملك محمد السادس.

وحسب بوربيطة، تشكل هذه الأجنحة التي تأتي في الوقت المناسب في ظل هذا السياق الذي تطبعه الأزمة الصحية، تطورا "يحظى بالتقدير، سواء من حيث مقاييرها أو مضمونها والاتفاق الواعدة التي تفتحها".



تناغم في الرؤى والسياسات

ويضيف لكريني أن "عودة الاتحاد الأوروبي لتعزيز وتمتين علاقاته مع المغرب تندرج ضمن استيعاب انفتاح المغرب على مجموعة من القوى الدولية الكبرى على غرار الصين، روسيا والهند، وعدم اقتضاره وتركيزه في علاقاته على شركائه التقليديين".

وأشاد بوربيطة بـ"الانخراط الإرادي لغارلي وللتعبير عن عميق تقديره لحسن إصغائه وكذا لمقاربه التشاركية القائمة على الشراكة الفعلية".

وأعرب عن ارتياحه "للتوافق الحقيقي بين مجالات العمل التي تضمنتها هذه الأجنحة وخطتها للاستثمار، مع أولويات المملكة التي سطرها العاهل المغربي الملك محمد السادس في خطاب العرش الماضي لترسيخ مرونة الاقتصاد الوطني، وهو ما يعكس وجهة وحكمة الرؤية الملكية".

وسيكون المغرب ضمن أجنحة الاتحاد الأوروبي الجديدة التي أعلن عنها لمساعدة شركائه في البحر المتوسط،

محمد ماموني العلوي

الرباط - يدفع الاتحاد الأوروبي والمغرب نحو تعزيز شراكتها في المرحلة المقبلة، وذلك بعد أن بدأ الطرفان مرحلة واعدة من التعاون الثنائي منذ انعقاد مجلس الشراكة بين بروكسل والرباط في يونيو 2019.

وأكد المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار، أوليفر فارلي، أن الاتحاد الأوروبي سيوظف جميع الوسائل للدفع بالشراكة مع المغرب، كاشفا في تغريدة له على تويتر نشرها مساء الخميس عن "محادثات مميزة" أجراها مع وزير الخارجية المغربي ناصر بوربيطة.

وقال فارلي "ناقشت مع بوربيطة أجنحة الجديدة الطموحة للمتوسط"، معتبرا أن "المغرب شريك رئيسي عملنا معه عن كثب خلال فترة بقاء كورونا وتم تحقيق نتائج ملموسة"، مشيرا إلى تخطيط الطرفين لفترة ما بعد كوفيد - 19 من أجل إنعاش اقتصاديهما ليخرجا أكثر قوة من هذه الأزمة.

ويرى مراقبون أن سعي بروكسل لتطوير علاقاتها وشراكتها مع الرباط يأتي بعد انفتاح المغرب على مختلف القوى الدولية على غرار الصين والولايات المتحدة وروسيا وغيرها.

ويرى محمد لكريني أستاذ العلاقات الدولية بكلية الحقوق آيت ملول جامعة ابن زهر، في تصريح لـ"العرب"، أن ما "أكده المفوض الأوروبي المعني بسياسة الجوار مرتبط بالموقع الاستراتيجي المهم للمغرب فضلا عن الأدوار التي يلعبها في هذا الصدد، بل الأكثر من ذلك فهذه ليست المرة الأولى التي يقوم فيها الاتحاد الأوروبي بتطوير علاقاته مع المغرب، فللرباط وضع متقدم مع هذا التكتل رغم اختلاف القوى والموازين بين هذين الطرفين".